الأمم المتحدة

A/C.4/56/SR.13

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
15 March 2002
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حسمي ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-60699(A)
0160699

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٨٧ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/55/1021-S/2001/735؛ A/56/13 و Add.1 و A/56/290 و A/56/375 و A/56/382 و A/56/420 و A/56/421 و A/56/430)

١ - **السيد هانسن** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): عرض تقريره عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠١ (A/56/13 و Add.1)، فقال إن الأحداث الفاجعة التي وقعت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر هزت الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وإن موظفي الأونروا يضمون صوتهم إلى صوت الأمين العام للأمم المتحدة في إدانة الأعمال الإرهابية ويؤيدون الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمناهضة تلك الأعمال.

٢ - وأشار إلى أن العام الماضي شهد زيادة حدة التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما كان له أثر جسيم على الاقتصاد الفلسطيني. وأغلبية الأسر الفلسطينية وعائلات اللاجئين تعيش دون مستوى حد الفقر. ولئن كانت التطورات السياسية الحاصلة في المنطقة تخرج عن نطاق ولاية الأونروا، فإن الوكالة ليست بمنجاة من وقعها لأنها تؤثر على أعمالها اليومية. ولقد كان يُنْظر إلى الوكالة طوال عقود من الزمن على أنها أداة لاستقرار مجتمع اللاجئين ومن ثم لاستقرار المنطقة. غير أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ومحاربة الإرهاب في أفغانستان والشعور العام بتأزم الأحوال وشيوع عدم اليقين عوامل كان لها أثرها أيضا على حالة اللاجئين. ومن الأهمية بمكان أن يطمئن اللاجئون إلى أن المجتمع الدولي باق على التزامه برعايتهم وأن الأونروا تقوم بدور محوري في أداء هذه المهمة.

٣ - وأضاف أن ذلك يحتم قيام الأونروا بالتخطيط لفترات تتجاوز الأجل القصير، وعمل ذلك يتطلب توفر أسس مالية سليمة لخططها. وحيث أن العجز الهيكلي في الميزانية استمر في بضعة الأعوام الماضية، فإن أنشطة الأونروا في نوعيتها ونطاقها أصبحت تتعرض لتهديد خطير. فقد انخفض إنفاق الوكالة على اللاجئ الواحد من ٢٠٠ دولار في عام ١٩٧٣ إلى ما يقل عن ٦٨ دولارا في عام ١٩٩٩. ومع ذلك يتزايد الطلب على خدماتها بوتيرة سريعة: ففي قطاع غزة وحده، يتعين على الوكالة أن توفر ما يربو على ١١ ٠٠٠ مكان في المدارس كل عام. ويعمل نحو ٩٣ في المائة من مدارس الوكالة في الأردن بنظام النوبتين، ويجري بذل جهد شاق لتجنب إدخال العمل بنظام ثلاث نوبات. وفي المراكز الصحية، يتولى كل طبيب علاج ما يربو على ١٠٠ مريض في اليوم.

٤ - وأشار إلى اجتماع عقد في عمان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أحيطت فيه البلدان المانحة الرئيسية علما بأن النقص النقدي إذا لم يتم تداركه على وجه السرعة فستعجز الوكالة عن الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك دفع الأجور المستحقة في ذلك الشهر. وتوخيا لاستقرار الوضع المالي للأونروا، عقدت اجتماعات مع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي ومع كبار المسؤولين في وزارة خارجية الولايات المتحدة. ويجدر بالتنويه أن اللجنة الأوروبية قررت زيادة مساهمتها بنسبة ٤٥ في المائة في العام القادم. والمأمول أن يكون هذا القرار قدوة لسائر المانحين.

٥ - وأشار إلى أن استمرار الدين المستحق على السلطة الفلسطينية بسبب عدم تسديد مدفوعات ضريبة القيمة المضافة كانت له آثار مالية خطيرة على الوكالة. ويبلغ مقدار

هذا الدين نحو ٢٥ مليون دولار شاملا قيمة الفوائد المتراكمة. وقال إن الأونروا تؤيد اقتراح السلطة الفلسطينية الداعي إلى أن تحوّل إسرائيل إلى الوكالة مباشرة مبلغ ١٥ مليون دولار من رصيد ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية التي حصلتها، ومبلغ ٦ ملايين دولار من رسوم الموانئ التي تقاضتها. وقد رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية الطريقة المقترحة لتسوية هذه الحالة؛ والمأمول أن يكون هذا الرفض مؤقتا. ومن شأن تسوية هذه المسائل بسرعة أن يساهم كثيرا في تخفيض عجز ميزانية الوكالة في العام الحالي. ومما يدعو إلى التفاؤل أن الميزانية المقترحة للوكالة لقيت قبولا حسنا لدى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٦ - وذكر أن العقبات التي تعترض الأعمال الإنسانية التي تقوم بها الوكالة لا تقتصر على نقص الموارد وإنما تشمل أيضا مختلف القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع. وهذه المسألة يوجه إليها باستمرار انتباه وزارة الخارجية الإسرائيلية على كل المستويات الممكنة، إلا أنه لم يتم بعد إحراز أي تقدم بشأنها. وتقوم السلطات الإسرائيلية بتفتيش مركبات الوكالة التي يقودها موظفون يحملون تأشيرات دبلوماسية وبطاقات سفر حمراء. وهذه إجراءات لا تتمشى مع أحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، التي تنص على إعفاء ممتلكات الأمم المتحدة من التفتيش.

٧ - واستدرك قائلا إنه بالرغم من كل العقبات التي ذكرها، فقد أحرزت الوكالة تقدما كبيرا. فمستويات التعليم لدى اللاجئين هي أعلى المستويات في المنطقة. ومنحت جائزة مرموقة لمركز الأونروا لتأهيل المكفوفين القائم في مدينة غزة ومشروعه الخاص بالإلحاق بالوظائف. وتقوم الوكالة بتنفيذ برنامج للإصلاح الإداري حقق بالفعل نتائج في مجالات مختلفة.

٨ - وختاما، توجه بالشكر لكل المانحين الذين دعموا الأونروا بتبرعاتهم، وأهاب بهم أن يستمروا في تقديم الدعم مستقبلا، وأن يزيدوا حجم تبرعاتهم إذا أمكن.

٩ - **السيد براتسكار** (النرويج)، مقرر الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: عرض تقرير الفريق العامل (A/56/430)، فقال إن الفريق تابع أثناء العام الماضي، بشعور من القلق، الصعاب التي تعانيها الوكالة، ولا سيما حالتها المالية الخطيرة. فقد وصل العجز المالي لدى الأونروا في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤,٤ مليون دولار. وفي الأعوام السابقة، تمت تغطية عجز الميزانية النقدي من رأس المال المتداول. غير أن هذا الاحتياطي استنفد تماما في عام ١٩٩٩. وحيث أن الإيرادات لعام ٢٠٠٠ قلت كثيرا عن الميزانية العادية، فقد اضطرت الوكالة إلى مواصلة العمل بتدابير التقشف التي أخذ بها في الأعوام السابقة وإلى تخفيض النفقات لكي تتوازى مع الإيرادات. ولم يتسن تخصيص أية أموال لتكوين رأس المال المتداول أو احتياطي المرتبات.

١٠ - وأشار إلى أن الوكالة أصبحت تواجه بحلول منتصف عام ٢٠٠١ احتمال نشوء عجز في ميزانيتها العادية للعام مقداره ٦٦ مليون دولار بحلول نهاية العام. فقد كان من المتوقع أن تصل إيرادات العام إلى ٢٨٠ مليون دولار في مقابل ميزانية تبلغ ٣١١ مليون دولار. وفي اجتماع غير رسمي للفريق العامل عقد في نيويورك يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قال المفوض العام للأونروا إن الوكالة لا تواجه مشكلة عجز الميزانية فحسب وإنما تواجه أيضا مشكلة وجود نقص نقدي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الربع المتبقي من عام ٢٠٠١.

١١ - وقال إن المفوض العام يبذل كل الجهود لمواصلة إطلاع المانحين على الحالة المالية للوكالة. وقد استجاب

مانحون عديدون مرة أخرى بسخاء في العام الحالي للنداءات الخاصة بشأن تمويل الميزانية العادية للوكالة وميزانيتها للمشاريع. وحرصا على كفالة توفر إيرادات موثوقة، ناشدت الأونروا المانحين التبكير بدفع التبرعات التي أعلنوها أو على الأقل دفعها في موعدها. وقد لقي شكل الميزانية الذي اعتمدته الوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قبولا حسنا لدى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي أوصت الجمعية العامة بالموافقة عليه.

١٢ - وأعرب عن سرور الفريق العامل لملاحظة أن الأونروا أحرزت تقدما كبيرا في القضاء على مشكلة العجز الهيكلي، ولا سيما عن طريق إدخال العمل في عام ١٩٩٩ بالنظام الإداري لموظفي المنطقة. وعبر عن ترحيب الفريق بالجهود الدءوبة التي يبذلها المفوض العام وموظفوه للمحافظة على العمليات الأساسية للوكالة رغم نقص الموارد، وبالجهود التي يبذلها المفوض العام لجمع الأموال وإطلاع المانحين والسلطات المضيفة على حقيقة الحالة مستهدفا فتح أبواب جديدة للدعم والتمويل.

١٣ - وقال إن الفريق يشعر ببالغ القلق إزاء وقع تدابير التقشف على حياة اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة. واتخاذ تدابير تقشف جديدة لن يكون من شأنه إلا زيادة تردي الحالة الاجتماعية-الاقتصادية للاجئين، وهي حالة فاجعة أصلا، وزيادة أعباء السلطات في البلدان المضيفة.

١٤ - وذكر أن الفريق يوافق في أن مشكلة اللاجئين تضرب بجذورها في المشكلة السياسية التي نشأت قبل ما يربو على نصف قرن، وفي أنه لا يزال يلزم حل تلك المشكلة نهائيا وإلى الأبد وفقا لكل ما يتصل بالأمر من قرارات الأمم المتحدة. غير أن المشاكل التي يواجهها اللاجئون يوميا مشاكل ذات طابع إنساني وتحتاج إلى حل على يد المجتمع الدولي بأسره. والخدمات التي تقدمها الأونروا هي الحد الأدنى المطلوب لتمكين اللاجئين من التمتع بحياة كريمة كبشر. وكل اقتطاع من مستوى المساعدة لن يقتصر أثره على حرمان اللاجئين من خدمات حيوية وإنما ستترتب عليه أيضا آثار تزعزع الاستقرار في المنطقة برمتها. ومن أجل توفير أساس مالي مضمون للأونروا، يحث الفريق العامل كل الحكومات بقوة على المساهمة في ميزانية الأونروا، وزيادة حجم مساهماتها ودفعها في موعدها، كما يحثها على النظر في أمر تقديم مساهمات خاصة لتغطية العجز وتكوين رأس المال المتداول لكي يتسنى للوكالة أن تعيد خدماتها التي قطعتها بسبب تدابير التقشف، وعلى كفالة ألا يؤدي تقديم المانحين الدعم لبرامج الطوارئ والبرامج أو المشاريع الرأسمالية الخاصة إلى تقليص مساهماتهم تحت أي ظرف من الظروف للبرامج العادية للوكالة أو تحويل الأموال منها إلى أغراض أخرى.

١٥ - **السيد الجيلاني** (المراقب عن فلسطين): تقدم بالشكر للمفوض العام للأونروا على تقريره السنوي عن أعمال الوكالة، وعبر له ولجميع موظفي الوكالة عن التقدير لما يقومون به من جهود في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متدهورة وخطيرة.

١٦ - وأضاف أن سياسة الإغلاق والحصار الشامل التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأفراد والبضائع والمساعدات الإنسانية قد أدت إلى تدهور حالة اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الانتشار الواسع لحالات الفقر المدقع والارتفاع الخطير في معدل البطالة وتراجع المؤشرات الصحية والتعليمية.

١٧ - وقال إن استمرار هذه الظروف المأساوية وتصاعد الحملة الإسرائيلية الدموية ضد الشعب الفلسطيني قد فرض عددا من التحديات، بما فيها طريقة تعامل السلطة القائمة

بالاحتلال مع الأونروا وموظفيها، والعوائق التي تضعها أمام جهود الوكالة الرامية إلى تقديم الخدمات والمساعدات الضرورية. وفي هذا السلوك الخطير انتهاك فظ لالتزامات إسرائيل تجاه الأمم المتحدة وكذلك التزاماتها ومسؤوليتها كسلطة قائمة بالاحتلال كما ينص عليها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

١٨ - وأشاد بالدور الذي تقوم به الأونروا في هذه الظروف الصعبة، بالرغم من المعوقات الإسرائيلية. وقد تعاملت الوكالة مع هذا الوضع بشكل مسؤول، حيث قامت بتقديم المساعدات الطارئة للاجئين المتضررين، وبتوجيه العديد من النداءات العاجلة كان التجاوب معها من قبل المجتمع الدولي سخيا. وقال إن مستوى الدعم المقدم للوكالة ينبغي أن يصل إلى المستوى المطلوب لتغطية احتياجاتها، سوءا بالنسبة للميزانية العادية أو بالنسبة للنداءات العاجلة.

١٩ - وذكر أن الجمعية العامة أكدت في عام ١٩٤٨، في الفقرة ١١ من قرارها ١٩٤ (د-٣)، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو حصولهم على تعويض، وتعيد تأكيد هذا الحق سنويا منذ ذلك الحين. وفي الوقت نفسه تستمر إسرائيل في إنكارها لحقوق اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حقهم في ممتلكاتهم وبيوتهم. كما ترفض إسرائيل الاعتراف بمسؤوليتها عن محنة اللاجئين.

٢٠ - وأكد أن ما ينطبق على أي لاجئ في أي مكان آخر في العالم يجب أن ينطبق أيضا على اللاجئين الفلسطينيين. وحقيقة مرور أكثر من خمسين عاما على محنتهم يجب ألا تنتقص من حقهم في عودتهم وفي بيوتهم وممتلكاتهم، خاصة أن السبب الرئيسي في استمرار معاناتهم هو موقف إسرائيل المتنكر لحقوق اللاجئين ورفضها العنجهي لأي حل عادل على أساس الشرعية الدولية.

٢١ - وشدد على ضرورة ضمان حق النازحين الفلسطينيين في العودة إلى المناطق التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ ١٤ حزيران/يونية ١٩٦٧. ولقد كان من المفروض أن تتم عودة النازحين الفلسطينيين إلى ديارهم خلال الفترة الانتقالية كما نصت على ذلك الاتفاقات الانتقالية، إلا إن ذلك لم يتم بسبب المماطلة والتسويف من جانب إسرائيل. وهذا يضاف إلى الأمور الأخرى التي أدت إلى تقويض عملية السلام وفقدان الثقة في جدية الجانب الإسرائيلي. وأعرب عن اقتناعه بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يكفل لهم حقوقهم في إطار تسوية نهائية وشاملة سيشكل عاملا ضروريا من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

٢٢ - ونوه بأن الأونروا يمكنها، بما اكتسبت من خبرة، أن تقوم بدور هام في معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفي التخفيف من معاناتهم. وهذا الدور يكتسب بعدا أكثر أهمية في ظل الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة القائمة حاليا. وكما أشار إليه المفوض العام للأونروا، فإن اللاجئين هم أكثر قطاعات الشعب الفلسطيني تضررا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، سواء أكان ذلك بالنسبة لعدد القتلى والجرحى نتيجة الحملة الإسرائيلية، أم بالنسبة للظروف المعيشية وانتشار حالات الفقر المدقع.

٢٣ - وأكد على الدور الهام الذي تقوم به الأونروا فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وأعرب عن بالغ التقدير للخدمات الإنسانية التي تقدمها الوكالة وموظفوها بكل ثبات وتفان رغم المعوقات والمخاطر. وأهاب بالبلدان المانحة أن تقدم المساعدة والدعم للوكالة لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها الأساسية لجميع اللاجئين وكذلك التعامل مع هذه الظروف الطارئة

والرهيبة. وأخيرا، أهاب بزملائه أن يتكاتفوا لكفالة موافقة اللجنة الخامسة على ما تضمنه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من توصيات بشأن ميزانية الأونروا.

٢٤ - **السيد الحديدي** (الأردن): قال إن الأردن يريد أن يؤكد للمفوض العام للأونروا حرصه على الاستمرار في التعاون مع الوكالة ودعم مساعيها الإنسانية التي تبذلها لما فيه مصلحة اللاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن الأونروا أثبتت منذ إنشائها أنها من أنجح وكالات الأمم المتحدة المقدمة للمعونة، وخاصة في إقامة أجهزة تتميز بالكفاءة لتقديم الخدمات في مجالات التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والاجتماعية، بالرغم من تضاؤل مواردها.

٢٥ - وأوضح أن القضية الفلسطينية تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، ويشكل حل قضية اللاجئين محور التوصل إلى تسوية شاملة وسلمية على أساس القرارات الدولية ذات الصلة، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وتعويضهم. وقد أكدت معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على أن حقوق اللاجئين غير القابلة للتصرف تشكل ركيزة من ركائز التسوية الشاملة.

٢٦ - وأشار إلى أن استمرار أعمال الأونروا يشكل اعترافا من المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه مأساة اللاجئين الفلسطينيين. وما دامت الأسباب التي استوجبت إنشاء الوكالة قائمة وبقيت مشكلة اللاجئين بدون حل، فإن بقاء الوكالة يظل أمرا ضروريا.

٢٧ - وذكر أن الأردن تحمل خلال الخمسين عاما الماضية أعباء قضية اللاجئين بصورة فاقت ما تحمله أي طرف آخر. وقد وصل إنفاق الحكومة الأردنية المباشر على الخدمات المقدمة للاجئين إلى ٥,٤٧ ضعفا لإنفاق الوكالة في جميع مناطق عملياتها في الشرق الأوسط، ومن شأن أي تراجع يطرأ على خدمات الوكالة أن يلقي أعباء إضافية على الأردن. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى عدم السماح بحدوث أي تقليص في دور الأونروا، أو أي من برامجها، إلى أن تحل قضية اللاجئين. كما أنه يدعو البلدان المانحة إلى الاستمرار في تقديم دعمها للأونروا والعمل على تلقي الوكالة لمبلغ ٢٦ مليون دولار الذي تحتاج إليه لكي تستمر في العمل حتى نهاية عام ٢٠٠١.

٢٨ - وقال إن الفجوة اتسعت خلال الفترة المستعرضة بين مستوى نفقات الوكالة ومستوى إيراداتها، وقد انعكس ذلك سلبيا على نوعية ومستوى الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن استمرار دعم عمل الوكالة يشكل دعما لعملية السلام، في حين أن أي تقليص في خدمات الوكالة سيؤدي إلى تراجع عملية السلام نفسها. أما الدعوة بين الحين والآخر إلى إعادة ترتيب أولويات الوكالة كمدخل لحل أزمتها المالية فهي دعوة غير مقبولة لأن الخدمات التي تقدمها الوكالة في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية هي خدمات أساسية لا مجال لإعادة ترتيب أولوياتها أو تخفيضها، خاصة وأن عدد اللاجئين في ازدياد مطرد.

٢٩ - وختاما، أعرب عن تقدير وفده للجهود المخلصة التي يبذلها المفوض العام للأونروا، وخاصة جهوده المتعلقة بالعمل على توسيع قاعدة المانحين، وللدعم الذي تقدمه البلدان المانحة، والأعمال التي يضطلع بها موظفو الوكالة.

٣٠ - **السيد كوكس** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إليه إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فقال إن الاتحاد يقدر حق التقدير الأعمال الهامة التي تقوم بها الأونروا، وتقدم بالشكر لحكومات البلدان المضيفة - الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان - لما قدمته من دعم

مستمر للاجئين الفلسطينيين طوال ما يربو على خمسة عقود. ونوه بأن حكومات تلك البلدان، وخصوصا لبنان، كثيرا ما دفعت ثمنا باهظا لاستقبالها هؤلاء اللاجئين وتلبية احتياجاتهم.

٣١ - وأشار إلى أن عدد اللاجئين الذين تقدم لهم الوكالة المساعدة في ارتفاع مستمر، حيث وصل في عام ٢٠٠١ إلى ٤ ملايين. وفي الوقت نفسه فإن الموارد المالية التي تقدم منها تلك المساعدة تتناقص سنويا، كما أن الحالة السياسية والبيئة الأمنية، ولا سيما في الأراضي المحتلة، تخلقان صعاب إضافية. وقد عملت الحالة المالية الصعبة للوكالة على إضعاف قدرتها على مساعدة اللاجئين. وحجم المساهمات التي تعهد المجتمع الدولي بتقديمها استجابة لنداء الطوارئ الثالث لا يزال غير كاف، كما أن المساهمات في الميزانية العادية لا تزال بالغة الانخفاض.

٣٢ - وأعرب عن بالغ قلق الاتحاد الأوروبي لملاحظة أن الوكالة يتعين عليها أن تمارس أعمالها في حدود ما يتاح لها من موارد بدون أن يتوفر لها مجرد الحد الأدنى من الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها الأساسية، رغم ما يبذل من جهود لزيادة فعالية إدارتها ومراقبتها للنفقات. والاتحاد يشاطر المفوض العام قلقه إزاء الحالة المالية الحرجة للأونروا، ويرى أنه يلزم بذل قصارى الجهود لزيادة عدد المانحين للوكالة. والاتحاد الأوروبي نفسه هو المانح الرئيسي للأونروا: فقد وصل مقدار مساهمته في الميزانية العادية، فضلا عن مساهماته التي يقدمها استجابة لنداءات الطوارئ، إلى مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في العام الماضي.

٣٣ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لا يملك إلا أن يعبر عن أسفه للعقبات التي تواجهها الوكالة في أنشطتها اليومية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكثيرا ما اتصل الاتحاد بالسلطات الإسرائيلية مناشدا إياها أن ترفع الإغلاق الذي تفرضه على الأراضي المحتلة وأن لا تعيق تنمية الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية للسكان الفلسطينيين. ولقد تأخرت إعادة حرية حركة الأشخاص والبضائع في الأراضي المحتلة وفيما بينها.

٣٤ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي يأسف أيضا لأن السلطات الإسرائيلية تعمل على جعل مهمة موظفي الأونروا صعبة إن لم تكن مستحيلة بمنع وصول القوافل الإنسانية والطبية وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية للأونروا بسبب ما تقوم به من أعمال عسكرية. ويطلب الاتحاد أيضا من السلطات الإسرائيلية أن تحول إلى السلطة الفلسطينية ما تدين لها به من مبالغ ضريبة القيمة المضافة ورسوم الموانئ.

٣٥ - وأوضح أن عمليات الإغلاق الذي يفرض في الأراضي المحتلة تنسحب على السكان الفلسطينيين بآثار اقتصادية وإنسانية وإدارية وخيمة. ويدلل انخفاض المؤشرات الاقتصادية على مدى خطورة الحالة. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يحث الطرفين على أن يلتمسا، بالتعاون مع المفوض العام، الحلول العاجلة والعملية والمرضية التي من شأنها أن تمكن الأونروا من الوفاء بمهمتها.

٣٦ - وعبر للأونروا عن تهنئة الاتحاد الأوروبي على نوعية الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين بالرغم من الصعاب التي تقف في سبيل أعمالها. وقال إن النتائج المحققة في مجالي الصحة والتعليم جديرة بالإعجاب الشديد.

٣٧ - وأعلن أنه إلى أن يتم تحقيق حل شامل وعادل ودائم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، فإن الأونروا يجب أن تستمر في أداء ولايتها، ويجب أن يوضع رهن تصرفها ما يلزم من موارد لتمكينها من ذلك. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للأونروا سياسيا وماليا.

٣٨ - **السيد زكي** (مصر): قال إن الجمعية العامة تبدأ النظر في أول بند مدرج في جدول أعمال دورتها الحالية بشأن الشرق الأوسط فيما تواصل دبابات الجيش الإسرائيلي التجوال في شوارع المدن الفلسطينية، ويحصد رصاص الجيش الإسرائيلي عشرات من أبناء فلسطين. وأضاف أن وفد مصر يشعر بالغضب والأسى من جراء هذه الأوضاع الظالمة، ويزداد شعوره بالأسى من امتلاء جنبات الأمم المتحدة بالحديث عن حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين وما يجب أو لا يجب على الدول أن تقوم به رعاية لحق الفرد في العيش الكريم، ثم تبخر هذه الكلمات وزوال معانيها عندما يتصل الأمر بالقضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين. إذ أن دولا عديدة من تلك التي تتشدق كل يوم بالدروس في كيفية رعاية حقوق البشر تخرس عن الحق، وتغمض بصرها عن ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من انتهاك سافر لتلك الحقوق

٣٩ - وفيما يتعلق بتقرير المفوض العام للأونروا، قال إن مصر تود أن تبدي بشأنه الملاحظات التالية: أولا، تدين مصر بقوة انتهاك إسرائيل المستمر لالتزاماتها القانونية بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي وبموجب الاتفاقات التي وقعتها السلطات الإسرائيلية مع الوكالة، وفي مقدمتها اتفاق عام ١٩٦٧. وتهيب مصر بالمجتمع الدولي أن يقف موحدا في مطالبته لإسرائيل بإبداء قدر من الالتزام بتعهداتها، سواء فيما يتعلق باحترام حرية حركة موظفي الوكالة أو مركباتها الحاملة للمعونات الإنسانية.

٤٠ - وثانيا، ترحب مصر بالخطوات التي اتخذتها الوكالة لمواجهة الأوضاع الصعبة التي ترتبت على قيام السلطة القائمة بالاحتلال بفرض حصار شامل على قطاع غزة والضفة الغربية. وتدعو مصر المجتمع الدولي، وبصفة خاصة تلك الدول التي لديها القدرة على الإسهام المالي، إلى المعاونة في تخفيف آثار هذا الحصار غير الإنساني وذلك عن طريق المساهمة في البرامج التي تنفذها الوكالة، والاستجابة لنداءات الطوارئ الصادرة عنها.

٤١ - وثالثا، تؤيد مصر الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وترحب بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على هذه الميزانية. كما تؤيد مصر طلب إنشاء خمس وظائف دولية جديدة في الوكالة يتم تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٤٢ - وأخيرا، تدعو مصر الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى القيام بصفة عاجلة بدفع مبلغ ٥,١ مليون دولار المستحق عليها للأونروا فيما يتعلق بتكاليف نقل مقر الوكالة إلى غزة. ومن المهم أن تدفع الأمم المتحدة هذا المبلغ في أقرب فرصة ممكنة نظرا للحالة المالية الصعبة للوكالة في هذه الفترة الحرجة من وجودها.

٤٣ - وذكّر بأن اللاجئين الفلسطينيين لهم حقوق غير قابلة للتصرف نص عليها قرار الجمعية العام ١٩٤ (د-٣) وكافة القرارات التالية له، وتأتي في مقدمة تلك الحقوق حق اللاجئين في العودة أو في التعويض. وأشار إلى أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يتم على أساس ذلك القرار. ولما كان الحديث عن التسوية وعن السلام يبدوا أمرا بعيدا في هذه المرحلة نتيجة الإصرار الإسرائيلي على التمسك باحتلال الأرض الفلسطينية، فإن المطلوب هو إدراك أهمية بل وضرورة الخدمات التي تقدمها الوكالة لأبناء الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، وهو ما يفرض على الأطراف المانحة التزاما بالاستمرار في تقديم مساهماتها الطوعية لأنشطة الوكالة.

٤٤ - وقال إن مصر تعرب مجددا عن تأييدها للوكالة، وتناشد الأطراف المانحة وبقية أعضاء المجتمع الدولي المهتمين بتحقيق السلام في الشرق الأوسط بذل الجهود من أجل

حث السلطة القائمة بالاحتلال على التخلي عن سياساتها القمعية والتوسعية وعلى اختيار طريق السلام.

٤٥ - **السيد أحسن** (بنغلاديش): قال إن وفده يعلق أهمية خاصة على أنشطة الأونروا، وهي جديرة بعظيم الثناء، ويرحب بتقرير المفوض العام، الذي قدم صورة ضافية للأنشطة التي قامت بها الوكالة على مدار العام الماضي.

٤٦ - وأضاف أن الفترة المشمولة بالتقرير تميزت بارتفاع حدة العنف في الأرض الفلسطينية وزيادة الأعباء التي يتحملها السكان، وأيضا باختناق الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للقيود المفروضة على الحركة. وقد أدت تلك العوامل كلها إلى زيادة عدد اللاجئين الذين يتلقون الرعاية من الأونروا. وفي ظل هذه الحالة فإن الوكالة تقع على عاتقها مسؤولية خاصة عن رفع الروح المعنوية للشعب الفلسطيني.

٤٧ - وأعرب عن شديد قلق وفد بنغلاديش لتدخل إسرائيل في أنشطة الأونروا، ولا سيما عن طريق فرض القيود على حركة موظفيها. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض موظفو الوكالة للاحتجاز والاعتداء والمضايقة، بل أن المفوض العام نفسه لم يسلم من مثل هذه المعاملة. وقال إن بنغلاديش تدين هذه الأفعال بقوة إذ أنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي والاتفاق المبرم بين الأونروا وإسرائيل، كما أنها تحث إسرائيل على رفع كل القيود المفروضة على حركة موظفي الوكالة، وتحثها أيضا على عدم التدخل في أعمالهم.

٤٨ - وأعرب عن ترحيب بنغلاديش بالإصلاحات التنظيمية التي قامت بها الوكالة لكي تتمكن من الاستجابة بصورة أكثر كفاءة وفعالية لاحتياجات الفلسطينيين، وعن ترحيبها بتوسيع تسهيلات تقديم التمويل الصغير والقروض الصغيرة في الضفة الغربية بعد ما حققه العمل بهذا النظام من نجاح في غزة، وسيسعد بنغلاديش أن تتقاسم مع الوكالة خبرتها في هذا الميدان.

٤٩ - وأضاف أن وفده مترعج لملاحظة تدهور الحالة المالية للوكالة فيما تزداد أزمة الشرق الأوسط حدة. ولذلك فهو يحث المانحين على تلبية احتياجات الوكالة وتزويدها بالمساعدة المالية بما يتجاوز المساهمات التي تعهدت بها. وإذ تدرك بنغلاديش احتياجات الفلسطينيين، فإنها توصي بتمديد ولاية الوكالة لفترة ثلاث سنوات أخرى، وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين.

٥٠ - **السيد عساف** (لبنان): قال إن الأونروا أنشئت في عام ١٩٤٩ كهيئة دولية مؤقتة لغوث اللاجئين الفلسطينيين، ولكن حتى اليوم، وبعد مرور أكثر من نصف قرن، لا تزال الجمعية العامة تجد نفسها مضطرة لتجديد ولاية هذه الوكالة بسبب استمرار رفض إسرائيل منح هؤلاء اللاجئين حق العودة إلى ديارهم.

٥١ - وأضاف أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل جانبا أساسيا من جوانب القضية الفلسطينية، ولا سيما بالنسبة إلى لبنان، الذي يربو فيه عدد اللاجئين على ٠٠٠ ٣٨٣، حيث يشكلون حوالي ١٠ في المائة من مجموع سكان لبنان. وفي هذا الصدد، توجه بالشكر لممثل بلجيكا لتنويهه في بيانه بالصعاب التي يواجهها لبنان نتيجة لاستيعابه هذا العدد الكبير من اللاجئين

٥٢ - وأعاد تأكيد ثوابت الموقف اللبناني من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي: أولا، ضرورة ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وهو حق أكدته قرارات الجمعية العامة مرارا؛ وثانيا، رفض لبنان لأي شكل من أشكال التوطين للاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية حيث أن ذلك يشكل من حيث المبدأ انتهاكا للدستور اللبناني، وأن عبء اللاجئين الفلسطينيين يفوق قدرة لبنان على استيعابهم، ثم إن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون مبدأ توطينهم في أماكن لجوئهم، ويصرون على

حقهم في العودة إلى أرضهم وتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة.

٥٣ - وأوضح أن الحالة الراهنة تتفاقم بفعل إعاقة إسرائيل لقيام الوكالة بعملها، وارتكابها مختلف أنواع الاعتداءات ضد موظفيها. وقد أشار تقرير الوكالة إلى حالات اعتقال موظفي الأونروا التي تمت انتهاكا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وإلى حالات تعرض مدارسها للقصف المدفعي، واقتحام مكاتبها، وفرض القيود على حرية انتقال موظفي الوكالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وهو ما لم يسلم منه المفوض العام للأونروا نفسه، ورفض إسرائيل دفع المبالغ المستحقة عليها للوكالة. وأهاب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على إسرائيل لإلزامها بالإقلاع عن ما ترتكبه من انتهاكات وباحترام الاتفاقيات الدولية.

٥٤ - وعبر عن بالغ تقدير لبنان للخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في مختلف ميادين عملها المتعلقة خاصة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وشدد على الأهمية التي يوليها لبنان لاستمرار الأونروا في أداء عملها المتعلق بتسجيل اللاجئين وإصدار بطاقات مفهرسة لهم، وما إلى ذلك من إجراءات تحافظ على هويتهم السياسية كلاجئين وعلى انتمائهم الوطني الفلسطيني، ليكونوا جاهزين عندما يحين يوم العودة.

٥٥ - وتطرق إلى الحالة المالية المتردية للأونروا، فأشار إلى أن المساهمات لم تعد تكفي لتغطية احتياجات الوكالة المتزايدة نتيجة النمو السكاني الطبيعي للاجئين. ولذلك دعا البلدان المانحة إلى زيادة مساهماتها في ميزانية الوكالة.

٥٦ - وختاما، قال إن لبنان يعيد تأكيد أن الحل الجذري لقضية اللاجئين يكمن في السماح لهم بالعودة إلى أرضهم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وجدد التزام لبنان بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويجب أن تشمل هذه العملية انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل ومنح الشعب الفلسطيني ولاجئيه العائدين حق تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني.

٥٧ - **السيد العطاس** (إندونيسيا): قال إن بلده يراقب بعميق القلق اطراد تردي الحالة في الأراضي المحتلة وتأثيره العنيف على معيشة اللاجئين الفلسطينيين. ومن واجب المجتمع الدولي أن يضع نهاية للمذبحة اللاإنسانية التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء وأن يطلب من إسرائيل على الفور أن ترفع القيود المفروضة على حركة موظفي الوكالة وبضائعها وفقا للاتفاقات المبرمة بين الأونروا وإسرائيل وقواعد القانون الدولي. وأضاف أن إندونيسيا على اقتناع ثابت بأن مشكلة اللاجئين لا يمكن أن تسوى إلا إذا تحققت تسوية عادلة وشاملة لكامل قضية فلسطين.

٥٨ - وذكر أنه مما يبعث على التفاؤل أنه إزاء الظروف الملابسة لتردي الحالة الاقتصادية بصورة خطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن المجتمع الدولي قد اعترف بأنها أصبحت حالة ملحة واستجاب للنداءات الصادرة عن الأونروا طالبة تقديم مساعدات طوارئ من أجل اللاجئين. وأثنى على الأونروا على قيامها تحت ضغط العجز الفظيع في الميزانية بالتماس طرق غير تقليدية لخفض نفقاتها إلى أدنى حد وببذل قصارى جهودها لتحسين كفاءة خدماتها ونوعيتها، حيث حققت إنجازات واضحة في ميداني التعليم والرعاية الصحية، ونفذت برامج ناجحة لتوليد الإيرادات.

٥٩ - ونبه إلى أنه إذا لم يتم علاج الحالة المالية للأونروا، فسيكون لها تأثير عميق ليس فقط على الخدمات الإنسانية التي تقدمها للشعب الفلسطيني وإنما أيضا على الاستقرار في

جميع أنحاء المنطقة. ولهذا فمن الأهمية بمكان توفير أساس مالي سليم لبرامج الأونروا.

٦٠ - وأوضح أن الأونروا تمثل رمزا لالتزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في تطلعه إلى تحقيق آماله وأمانيه. وإندونيسيا باقية على اقتناعها بأن الشعب الفلسطيني سيتمكن، بفضل جهود الأونروا، من تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في وطنه المستقل.

٦١ - **السيد راني إسماعيل هادي** (ماليزيا): قال إن وفده يخالجه شديد القلق لتردي الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يؤثر سلبيا على اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وقد أدى العنف الذي اندلع بلا توقف تقريبا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى وقوع عدد كبير من الوفيات والإصابات.

٦٢ - وأشار إلى أن التدابير التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية بدعوى الأمن قد وصلت إلى أبعاد خطيرة ويصعب تبريرها. فعمليات الإغلاق المطولة وسائر التدابير التي تعمد السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذها في الأرض الفلسطينية المحتلة كثيرا ما تمنع حركة موظفي الأونروا وتوصيل إغاثة الطوارئ. ويلاحظ وفده بقلق أن الفترة المشمولة بالتقرير استمر فيها فرض القيود على حركة موظفي الوكالة وبضائعها. ويدعو وفده السلطات الإسرائيلية إلى رفع تلك القيود واحترام الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والأونروا. كما يطلب من إسرائيل أن تكف عن القيام بالمزيد من الأعمال العسكرية وأن تلتمس حلا سياسيا.

٦٣ - وقال إن وفده يقدر حق التقدير الخدمة التي تؤديها الأونروا للمجتمع الدولي منذ ما يربو على ٥٠ سنة. كما أنه يحمد للأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وكذلك السلطة الفلسطينية، ما تقدمه للاجئين من مساعدة.

٦٤ - وأضاف أن وفده يشعر ببالغ القلق للحالة المالية الهشة للوكالة. وفي هذا الشأن، فإنه يؤيد بقوة الاقتراح الذي أورده المفوض العام للأونروا في بيانه داعيا إلى وجوب تحويل إسرائيل للوكالة مبلغ الـ ١٥ مليون دولار المحصل كضريبة على القيمة المضافة ورسوم جمارك ومبلغ الـ ٦ ملايين دولار المحصل كرسوم موانئ.

٦٥ - وذكر أن وفد ماليزيا يحمد للمفوض العام ما يقوم به من جهود جدية سعيا إلى زيادة التبرعات التي يقدمها المانحون التقليديون، فضلا عن السعي إلى توسيع قاعدة المانحين للوكالة. وماليزيا، إذ تؤدي مساهمتها السنوية المتواضعة في ميزانية الأونروا، تحث الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، على أن تساهم أو تزيد مساهماتها من أجل تمكين الوكالة من الوفاء بمهمتها النبيلة في التخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين. وأعرب عن الأمل في أن تتحسن الحالة المالية للأونروا في الأشهر القادمة.

٦٦ - **السيد ميتلاند** (جنوب أفريقيا): عبر عن ثناء وفده على جهود الأونروا في توفير المساعدة التي تمس إليها حاجة اللاجئين الفلسطينيين في ظل ظروفهم الصعبة. وتكتسب الخدمات التي تقدمها الأونروا أهمية أكبر نظرا لتفاقم المشاق الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب الفلسطيني من جراء السياسات الإسرائيلية الخاصة بفرض الحصار ووضع القيود على حرية الحركة. وقال إن وفده يشعر بالقلق لما يترتب من تلك السياسات من آثار سلبية على أعمال الوكالة، ويطلب من حكومة إسرائيل أن تبذل كل جهد من أجل تأمين حرية حركة موظفي الوكالة وبضائعها وفقا لما يتصل بالأمر من اتفاقات وللقانون الدولي.

٦٧ - وذكر أن وفده يرى أن تلك الظروف تقتضي من المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد لكفالة توفر التمويل الكافي لأعمال الأونروا.

٦٨ - وأعلن أن وفده يؤيد بلا موارية نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة إلى دياره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي نزحوا عنها، الذي تقضي به، في جملة أمور، قرارات الجمعية العامة، حق له أهمية أساسية في التماس حل عادل ودائم لقضية اللاجئين. وقد أعيد تأكيد هذا الحق في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي انعقد في الآونة الأخيرة.

٦٩ - وختاما، قال إن سياسة إسرائيل في الإغلاق وفرض القيود على حركة البضائع والأشخاص والموارد تشكل عقوبة جماعية للسكان المدنيين، الأمر الذي تحظره صراحة اتفاقية جنيف الرابعة. ولذلك فمن واجب المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لكفالة احترام القانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل حماية المدنيين.

٧٠ - **الأسقف مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الأونروا والبعثة البابوية لفلسطين رغم أنهما أنشئتا كوكالتين مؤقتتين، فإنهما تكدحان منذ ما يربو على ٥٠ عاما من أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. ومن سوء الحظ أن العنف في إسرائيل والأراضي المحتلة لا يزال يؤدي إلى إزهاق أرواح بريئة. ولقد أعلن البابا يوحنا بولس الثاني أثناء رحلته الأخيرة إلى الجمهورية العربية السورية أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التفاهم والاحترام فيما شعوب المنطقة وفيما بين أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث.

٧١ - وأشار إلى أن الأحداث الأخيرة التي وقعت في البلدات المسيحية بيت لحم وبيت سحور وبيت جالا تعرضت فيها مؤسسات كاثوليكية وبيوت عديدة للأضرار بسبب القصف. وتقوم البعثة البابوية لفلسطين بتقديم منح لمساعدة السكان على عمليات الإصلاح أو الانتقال إلى أماكن أخرى. وفي هذا الصدد، أعلن البابا يوحنا بولس الثاني أن العنف هو طريق للموت والدمار ينال من قدسية الله وكرامة الإنسان.

٧٢ - وأضاف أنه فيما يجري ذلك فإن طلبة الجامعة البابوية في بيت لحم تمكنوا من إكمال السنة الدراسية، وقامت البعثة البابوية لفلسطين ببناء وافتتاح "منتزه الأخوّة" في مدينة غزة، وأنشئ منتزه للأطفال وافتتح في بيت لحم. وتمكنت البعثة البابوية، بمساعدة الوكالات الخيرية الأوروبية، من وضع وتمويل برنامج لإلحاق العاطلين بالعمل.

٧٣ - وأعرب عن أمل وفده في أن يتم، إلى جانب تلبية الاحتياجات الإنسانية، العثور على حل لمختلف أوجه المشاكل القائمة في المنطقة، بما في ذلك قضية مدينة بيت المقدس. وأعاد تأكيد وفده على الحاجة إلى ''ترتيبات مضمونة دوليا تكفل حرية العبادة والضمير لسكانها والوصول بغير عوائق إلى الأماكن المقدسة لأتباع جميع الأديان من جميع الجنسيات'' (قرار الجمعية العامة دإط-٢/١٠). وقال إن وفده يدعو إلى مزيد من التضامن الدولي والإرادة السياسية من أجل إنهاء العنف في منطقة مدججة بالسلاح، ويناشد المجتمع الدولي أن يساعد على تحقيق تسوية عادلة للخلافات القائمة بين شعوب الأرض المقدسة، وكلهم أبناء عمومة في العقيدة الإبراهيمية. وكما أعلنه البابا يوحنا بولس الثاني أثناء رحلته، فإن العالم يتطلع إلى الشرق بإحساس من الأمل والقلق، ينتظر مترقبا كل بادرة لقيام حوار بناء.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥.